"الأمناء" تنشر دراسة فيها مقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب (1)

القطاع السمكي أحد أهم القطاعات الجنوبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الأمناء قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في سلسلة من الحلقات دراسة لمقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب العربي، والتي أعدها وكيل الثروة السمكية سابقا، متقاعد حاليا، المهندس علي عبده ناجي أحمد، والذي عمل في ذلك القطاع لأكثر من (38) عامًا، كما أنه خريج ماجستير وبكلاريوس في مجال ترميم وتكنلوجيا إنتاج السفن المملكة المتحدة – بريطانيا الإتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا حالياً).

يمتلك الجنوب مخزون ثروة سمكية كبيرة ومتنوعة متجددة غير ناضبة

تفاصيل تأثير الحرب الأخيرة على القطاع السمكي بالجنوب

مقدمة

يعتبر القطاع السمكي في الجنوب العربي أحد أهم القطاعات الواعدة التي تعلق عليها الدولة والمجتمع الجنوبي برمته آمالا كبيرة في الإسهام والمشاركة الفاعلة والفعلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق التخفيف من الفقر وتوفير العديد من فرص العمل والمشاركة والمساهمة في تحقيق مستوى ملائم من الأمن الغذائي ودعم ورفد الاقتصاد الوطني وخزينة الدولة بالموارد المالية المحلية والأجنبية.

كما أن الجنوب العربي يمتلك مخزونا وثروة سمكية كبيرة ومتنوعة متجددة وغير ناضبة حيث إن هذه الثروة التي حبانا بها الله تعالى لا تنضب إذا ما تمت حمايتها والحفاظ عليها وتنميتها واستغلالها واستثمارها بصورة اقتصادية مثلى، والعمل على تطويرها عبر سلسلة من الإجراءات وتحديث واستكمال وتطوير كافة التشريعات والدعم المادي والفني والمعنوي.

وفي هذا السياق فإن من أهم القضايا الرئيسية التي أثرت في مجملها على مستوى أداء القطاع السمكي في الفترة الماضية والفترة الراهنة خصوصا منذ قيام الحرب الظالمة والعبثية على الجنوب العربي في مارس 2015م ولا زالت قائمة حتى الآن 2021م وقد أدت عمليا وفعليا على تدمير المنشآت والمكونات السمكية الأساسية وعلى وجه الخصوص في العاصمة عدن وتوقف كافة الأنشطة العامة السمكية العاملة في القطاع السمكي برمته في ممارسة عملها، إضافة إلى الضعف الشديد في الموارد السمكية والتي ظلت غير معروفة نتيجة الغياب الكامل لدور الدراسات والبحوث العلمية والإحصائية وتحديدا فيما يتعلق بالمخزون السمكية التي واجهت ولا زالت تواجه الإفراط والصيد الجائر في الاستغلال والعشوائية في الاستثمارات السمكية والغير مرشدة للثروة السمكية خلافا إلى الإطار العام والحالي للسياسات العامة للدولة والقطاعية والمؤسسية والتشريعية الغير قادرة عمليا وفعليا على الاستغلال العقلاني والاقتصادي الأمثل والحفاظ على هذه الثروة من الصيد التقليدي والتجاري والصناعي الجائر والعشوائي والجهد المكثف والغير مبرر والغير مدروس لعدد القوارب المتزايد في مناطق الصيد أكان (صيدا تقليديا أو صيدا تجاريا) ناهيكم إلى المستدام للموارد، كما أن تداول السلعة السمكية والمنتجات البحرية الأخرى وكذا تسويقها محليا وخارجيا لا زالت دون المستوى المطلوب من الرقابة والجودة، أضف إلى ذلك فإن البنية التحتية والخدمات السمكية المقدمة في أماكن تداول السلع السمكية وفي مراكز الإنزال والحراج للمنتجات السمكية تعتبر غير فاعلة وغير مناسبة صحيا وبعيدة كل البعد عن النظافة وتعاني من قصور شديد وواضح، ويستثنى من ذلك قلة قليلة والتي تم بنائها حديثا من قبل الجهات المانحة أو ما قامت به وزارة الثروة السمكية عبر مشروع الأشغال العامة.

كما أن من القضايا الهامة أنه ينبغي إعطاء أهمية قصوى وأولوية كاملة، في دراسة متأنية وعقلانية وشفافة وموضوعية للأوضاع الراهنة والحالية للتعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية، يعتبر بعضها قد خرج عن الأهداف والمهام والاختصاصات المنوطة بها خلافا إلى أنها تعاني من عدم قدرتها وللمهام والأنشطة والتي يجب أن تؤديها وعدم قدرتها على توفير الخدمات السمكية للصيادين المنخرطين تحت إطارها أو المشتغلين في مجال الصيد التقليدي كالصيادين الفرديين، وفي هذا المضمار يتطلب إعادة النظر في الازدياد غير المبرر في إنشاء وتأسيس التعاونيات والجمعيات السمكية، وفي نفس الوقت الدور الفاعل لهذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية والمساهمة المباشرة والفعلية في تأمين ضمان القوت اليومي للمواطنين وبأسعار مناسبة تتماشى مع مستوى الدخل العام للفرد والمجتمع، ناهيكم عن قيام هذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية في تحقيق الغايات والأهداف المرجوة في إنشائها وفي تحسين مستوى الصيادين والعيش الكريم ولهذا يتطلب الأمر إعادة النظر في مستقبل هذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية ومساعدتها وتدريبها وتأهيلها وبما يتفق مع السياسات العامة للدولة والقطاع السمكي.

كما أن هناك العديد من الصعاب والمشاكل والاختلالات التي تواجه وتعيق سير النشاط العام للهيئات العامة للمصائد السمكية بشكل عام وبشكل خاص الهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن (عدن/ أبين/ لحج) وذلك من حيث الجوانب التنظيمية والإدارية وغيرها، هذا من جانب، ومن جانب آخر وفي الفترة الحالية والراهنة نستطيع القول والجزم بأن الحرب الظالمة والعبثية التي دارت رحاها في الجنوب العربي وعلى وجه الخصوص في العاصمة عدن الأبية منذ مارس 2015م ولا زالت قائمة حتى الآن وفي عامنا الحالي 2021م وعلى محافظات الجنوب المحررة قد كان لها الأثر السلبي العميق والجسيم ولا زال هذا الأثر الناجم عن الحرب واقعا ملموسا فعليا من خلال الأضرار التي أصيبت بها مجمل المكونات والمنشآت السمكية الأساسية في وحدة النشاط الرئيسية لميناء الاصطياد السمكي/عدن، الأمر الذي أدى إلى توقف أوجه النشاط العام بمختلف جوانبه وأشكاله من ورش وثلاجة بمكوناتها الفنية والتكنلوجية المختلفة والرصيف العام لرسو سفن وقوارب الصيد وبأحجامها ومواصفاتها الفنية المختلفة والمتعددة وبالتالي فإن هذه الحالة السيئة والظروف القاسية والكبيرة للغاية تضع قيادتي الهيئة والوزارة وبالذات الأخ العزيز/ وزير الثروة السمكية أمام محك وصعوبة كبيرة للغاية لما وصلت إليه تلك الأوضاع في الميناء السمكي والذي يعتبر بالفعل مجمعا سمكيا متكاملا فلذلك فلا مناص ولا بد من معالجة كافة الأوضاع وكافة الجوانب بطورها الكامل والآني والمستقبلي القريب وبشكل جذري وشامل حتى يتمكن هذا الصرح وهذه الوحدة كقاعدة فنية وإنتاجية وخدمية وتكنيكية من ممارسة ومزاولة عملها ونشاطها العام على أكمل وجه وبنجاح تام.

أما المجمع السمكي المتكامل والمتوقف عن ممارسة نشاطه العام بصورة شبة كاملة في منطقة "الدوكيارد" حيث أن توقفه عن مزاولة النشاط يعود أساسا إلى عدة أسباب وعوامل رئيسية ولهذا يتطلب الأمر السرعة في اتخاذ الإجراءات والمعالجات الهادفة إلى أن تستعيد هذه الوحدة الإنتاجية والخدمية موقعها الناجح أمام الزبائن وكافة الجهات السمكية ذات العلاقة والمنتفعة من مختلف الأنشطة المتعددة لهذه الوحدة الهامة في النشاط العام للهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن.

وعليه ونظرا للأهمية البالغة التي يحتلها هذا القطاع الاقتصادي والاجتماعي الهام فقد أملى وحتّم عليّ أن أتقدم بهذا الدليل الخاص والمكرس أساسا في وضع المقترحات والمعالجات والحلول لكافة التحديات الصعوبات التي تواجه القطاع السمكي في الوقت الراهن وعلى كافة الأصعدة والمجالات ووحدات الأنشطة المستقلة والتي عانت الكثير من المشاكل والتحديات والتعثرات في تنفيذ المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها نتيجة الحرب الظالمة التي قامت على الجنوب في بداية عام 2015م ولا زالت قائمة حتى الآن ونحن ندخل عامنا الحالي 2021م ونجم عن هذه الحرب العبثية العديد من حالات التدمير والنفسية التي أصابت القطاع السمكي برمته والموظفين والعاملين المنطوين تحت إطاره وعلى كافة الأصعدة.

وعليه فلا بد من مساهمة كافة الكوادر المقتدرة والتي تمتلك المؤهلات العلمية والخبرات الواسعة منذ نشأة القطاع السمكي وحتى الوقت الراهن وبحيث أن يكون لهذا الكادر أو ذاك العديد من المساهمات الماضية التي كان لها شأنها في تنشيط وتحسين وتعزيز وتطوير مستوى الأداء للقطاع السمكي والنهوض به وأنشطته ورفع فعاليته ومساهمته في رفد ودعم الاقتصاد الوطني والدخل العام القومي وفي نفس الوقت المساهمة الحقيقة والمباشرة في توفير القوت اليومي للمواطنين وبأسعار مناسبة وتتماشى مع الدخل العام للفرد ولتأمين وضمان مستوى ملائم من الأمن الغذائي له ولكافة أسرته بكل سهولة ويسر.